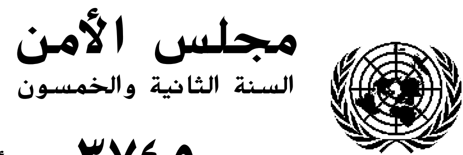
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٤٥ (مستأنفة ١)

الخميس، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فلوسفيتش	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البرتغال	السيد سواريس
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد ليو جائي
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ثيبو
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد رتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

علقت الجلسة الساعة ١٨/٣٥ من يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٠ من يوم ٦ آذار/مارس ١٩٩٧.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت توا رسالة من ممثل مالطة يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بيس (مالطة) مقعدا الى طاولة المجلس.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل الجزائر. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أعرب لكم عن ثقتي الكاملة بقدرتكم على إدارة أشغال هذا المجلس، لما نعرفه عنكم من خبرة وحنكة وإلمام بشؤون العالم.

يسعدني أيضا أن أتوجه بالشكر والثناء للسفير والأخ العزيز مندوب كينيا الدائم لدى الأمم المتحدة الذي ترأس بكل جدارة هذا المنبر الأممي في وقت عرف فيه هذا الأخير نشاطا فائقا.

في الوقت الذي بدأ فيه الأمل يعود شيئا فشيئا في أن تسلك عملية السلام، من جديد، الطريق السليم بعد العوائق المختلفة التي وضعتها أمامها الإدارة الاسرائيلية والتي كادت تؤدي بها الى باب مسدود، ها هي هذه الإدارة نفسها تقرر إنشاء مستوطنة ضخمة داخل القدس الشرقية، وكأن الهدف من وراء هذا الإجراء الخطير هو نسف عملية السلام برمتها واستفزاز المجتمع الدولي وبالذات هذا المجلس الذي أدان كم من مرة سياسة الاستيطان.

والواقع، أن هذا القرار لم يأت منفردا بل جاء في سياق سياسة مدروسة ومحسوبة. فهو يندرج في الخطة التي وضعتها الإدارة الاسرائيلية منذ احتلال القدس والأراضي العربية الأخرى، والرامية الى مواصلة سياسة الاستيطان مهما كلفها ذلك من ثمن سياسي باهظ، ومهما كان حجم الاحتجاج الدولي على هذه السياسة، ومهما ولَّدته هذه الأخيرة من مخاطر جسام على مسار السلام.

الكل يعلم، والإدارة الاسرائيلية هي الأخرى تعلم تمام المعرفة أن سياسة الاستيطان تناقض بشكل واضح الأسس التي قامت عليها عملية السلام، وكذلك نص وروح اتفاقيات السلام الفلسطينية - الاسرائيلية، وخطابات الضمانات الأمريكية التي قُدمت للأطراف العربية في مؤتمر مدريد للسلام. كما تشكل هذه السياسة خرقا واضحا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن التي اعتبرت جميع الإجراءات والأعمال التي اتخذتها الإدارة الاسرائيلية، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك، لاغية وباطلة.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، الى القرار الهام الذي اتخذه مجلسكم هذا ٤٧٦ (١٩٨٠) حيث يمنع بمقتضاه المساس بالتركيبة السكانية والجغرافية لمدينة القدس. وبالتالي، فإن الإجراء الاسرائيلي الأخير إجراء باطل ولاغ لا يمكن له أن يحظى بأي شكل من أشكال الاعتراف الدولي.

بغض النظر عما يشكله القرار الاسرائيلي من خرق صارخ للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة، فالأمر الذي يزيد من قلقنا وتخوفنا هو أن المشروع الاسرائيلي الهادف الى إسكان ٠٠٠ ٣٥ يهودي قادمين من كل فج، ما هو في الواقع إلا جزء من مشروع أشمل، بدأ في سنة ١٩٦٧، تم بمقتضاه إنشاء ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٩ مسكن بالقدس الشرقية، ويرمي من خلال فتح أبواب القدس على مصراعيها لعشرات الآلاف من المستوطنين اليهود، الى تغيير جذري للمعالم السكانية للمدينة المقدسة، بشكل يخدم نية الإدارة الاسرائيلية في استعمال الوضع الجديد كأداة مناورة وضغط خلال المفاوضات القادمة حول مستقبل المدينة المقدسة.

إن الجزائر، إذ تؤكد تمسكها بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي للأمة العربية، وهو سلام قائم على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، تدين بشدة هذا الإجراء الاسرائيلي الأخير، وتطالب بإلغائه.

في وجه سياسة الاستفزاز والأمر الواقع التي تسلكها الإدارة الاسرائيلية إزاء المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بما فيها القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦) الصادر عن مجلسكم والذي لم ينفذ بعد، وأمام المخاطر الجسام التي تحملها في طياتها الإجراءات الاسرائيلية الأخيرة على عملية السلام وعلى أمن واستقرار المنطقة بكاملها، يتعين اليوم على هذا المجلس الاضطلاع بمسؤولياته كاملة، والتحرك الفوري والعملي للضغط على الإدارة الاسرائيلية لإلغاء قرارها، بما يؤكد ويعزز مصداقية المجلس فيما يخص الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفي إحقاق الحق وإبطال الباطل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي. المتكلم التالي هو ممثل الإمارات العربية المتحدة. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، كما أود أن أعرب عن شكرنا العميق لسلفكم المندوب الدائم لكينيا على الجهود التي بذلها في الشهر المنصرم.

إن مناقشة مجلس الأمن لقرار الحكومة الإسرائيلية القاضي ببناء مستوطنة يهودية جديدة تضم ٦٥٠٠ وحدة سكنية جنوب القدس الشرقية المحتلة وتحديدا في منطقة جبل أبو غنيم قبل أيام من بدء مفاوضات الحل النهائي، جسد شعور القلق الذي انتاب دول المجلس إزاء النتائج الخطيرة التي سوف تترتب على هذا القرار تجاه عملية السلام ولا سيما أنه يتعارض مع مبادئ قانونية وسياسية واضحة أكدتها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة مما يؤكد على بطلان هذه الإجراءات وعدم شرعيتها بالمطلق.

إن هذا المخطط الإسرائيلي الرامي الى تهويد القدس الشرقية وتكريس حالة الاحتلال إنما جاء استكمالا لمخططات اسرائيلية سابقة شملت احتفاظ القوات الإسرائيلية بالنفق المحيط بالحرم الشريف مفتوحا، متحدية بذلك قرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦) لعام ١٩٩٦، وقيامها بهدم المبنى العائد لجمعية برج اللقلق داخل سور البلدة القديمة، وممارسة إجراءات نزع حق الإقامة من الشعب الفلسطيني ومصادرة أراضيه، ولا سيما في القدس الشرقية، تنفيذا لحملة ترحيل وهجرة غير قانونية، من أجل استيعاب الآلاف من المهاجرين اليهود الجدد على حساب الشعب الفلسطيني، ذلك فضلا عن استمرارها في عزل مدينة القدس الشرقية عن باقي مدن الضفة الغربية ومنع الفلسطينيين من الدخول إليها ولجوئها مؤخرا الى إغلاق مكاتب المؤسسات الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يعتبر باطلا ومرفوضا ليس من قبل الشعب الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة فحسب، وإنما من قبل كافة شعوب ودول العالم المحبة للسلام لما تمثله هذه المدينة المقدسة من أهمية روحانية وثقافية وحضارية للأديان السماوية الثلاثة، تمهد لأن تكون مدينة للسلام والتسامح والتعايش بين شعوب المنطقة بدلا من الحروب والنزاعات.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين كافة هذه الانتهاكات الاسرائيلية وتعتبرها تحديا صارخا لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي ومرجعية مدريد والاتفاقات المبرمة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بل وتفريغ لجوهر عملية السلام واستفزازا لمشاعر الشعب الفلسطيني والعربي، الأمر الذي من شأنه أن يصعد من حالة العنف والتوتر في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ويهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي وفي نفس الوقت يتعارض مع الأسس والقواعد الدولية ومبادئ حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ والاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وتجدد تأييدها التام لمطالب الشعب الفلسطيني الرافض لكافة هذه الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية الجائرة فوق أراضيه، وبالأخص في مدينة القدس، كما تتطلع الى أن يتحمل المجتمع الدولي وراعيا عملية السلام كامل مسؤولياتهم إزاء قضية فلسطين وجوانبها المتعددة لضمان الالتزام الإسرائيلي بتعهداته في اتفاقيات السلام وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والتي تنص على الإيقاف الفوري لبناء وتوسيع المستوطنات الاسرائيلية وتفكيك القائم منها داخل الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة.

إن استمرار انتهاج الحكومة الاسرائيلية لسياسة التحدي لقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات ذات الصلة ضاربة بعرض الحائط كافة القيم والمعايير الأخلاقية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، إنما يشكل ظاهرة خطيرة لا تقوض من عملية السلام فحسب، وإنما تخلق حالة غير طبيعية في العلاقات الدولية، الأمر

الذي يستدعي وبإلحاح من مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة من أجل حمل اسرائيل على إلغاء قرارها الأخير في مدينة القدس الشرقية، والوقف الفوري لكافة تشريعاتها وممارساتها الاستيطانية الأخرى بما فيها طرد السكان وإغلاق مؤسساتهم الوطنية ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية والعربية، بالإضافة الى المضايقات الأخرى التي يتعرض لها يوميا الشعب الفلسطيني على أيدي سلطات الاحتلال.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد من جديد على أهمية عودة المفاوضات على جميع المسارات بما فيها السوري واللبناني وذلك من أجل تحقيق التسوية السلمية والعادلة والدائمة التي ترتكز على أسس منطلقات مؤتمر مدريد ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وسلسلة الاتفاقيات المتعاقبة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وأن السلام العادل والدائم الذي تسعى إليه الدول العربية يمثل هدفا استراتيجيا يستوجب التزاما مماثلا من قبل الحكومة الإسرائيلية ويضمن إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس والجولان السوري وجنوب لبنان، وبما يحقق تطلعات دول وشعوب المنطقة الى الاستقرار والسلم الدائمين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل تونس وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس): السيد الرئيس، يسعدني أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن متمنيا لكم كامل التوفيق في تأدية مهامكم السامية. كما أود أن أعرب عن شكرنا العميق لسعادة السفير المندوب الدائم لكينيا السيد ماهوغو على إدارته الفائقة والممتازة لاشغال المجلس خلال الشهر المنصرم.

لم يكد المجتمع الدولي يتنفس الصعداء بعد التوقيع على اتفاق الخليل بالرغم من النقائص المعيبة التي اتصف بها حتى أعلن عن بناء مستوطنة اسرائيلية جديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية المحتلة فيما يمثل خرقا للاتفاقات الموقعة وإمعانا في سياسة الأمر الواقع واستخفافا بنصائح الداعين الى الإحجام عن هذه الخطوة المتهورة وصورة أخرى من صور القصور عن تقدير العواقب.

وقد أجمع الرأي العام الدولي على التنديد بهذا القرار الجائر مطالبا الحكومة الإسرائيلية بالإعراض عن بناء هذه المستوطنة واستفزاز مشاعر الفلسطينيين.

وقد كان لمجلسكم الموقر في الأسبوع الماضي موقف واضح بهذا الخصوص عندما أعلن رئيسه آنذاك السفير نيوغونا ماهوغو عن الانشغال الذي يساوركم نتيجة اعتزام اسرائيل اتخاذ قرارها ذلك ودعوتكم إياها للعدول عن القيام بأي عمل من شأنه تعريض مسيرة السلام إلى الخطر.

ومن المؤسف أن استيضاح المجلس عن نوايا الحكومة الإسرائيلية لم يجد الرد المأمول، بل كان في الجواب من المغالطات ما لم يغب عن أي مراقب للسياسات الاستيطانية التي دأبت اسرائيل على اتباعها في الأراضي العربية المحتلة في تحد سافر لاتفاقيات جنيف الرابعة وقرارات الشرعية الدولية واتفاقيات أوسلو نفسها.

ومن الواضح أن بناء هذه المستعمرة الجديدة يدخل في نطاق إحكام الطوق حول القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية حتى يتم تغيير طبيعتها العمرانية والسكانية بالكامل ويفرض على الأرض واقع جديد تنتفي معه أي رغبة في الالتزام بالتعهدات والمواثيق الدولية.

لقد قامت عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. ولم تأت اتفاقيات أوسلو لتنقض هذه المبادئ بل لتضع خطة مرحلية لتنفيذها يتم خلالها بعث الثقة بين الطرفين بما يسهل بلوغ الأهداف المرسومة. وإذا تم الإتفاق على تأجيل بعض المسائل الهامة إلى مفاوضات الحل النهائي، بالنظر إلى دقتها وحساسيتها، فلا يسمح ذلك بتاتا بتغيير المعطيات والالتفاف عليها بما يجعل تلك المفاوضات غير ذات موضوع ويفقدها حتى أساس وجودها. فالقدس الشرقية أرض محتلة غير خاضعة للسيادة الإسرائيلية ولا قيمة قانونية لقرار ضمها من قبل إسرائيل وكل إجراء من

شأنه استباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي يناقض عملية السلام نصا وروحا ويعرضها للانتكاس.

وإن تونس التي عملت بإصرار وثبات على إنجاح العملية السلمية منذ انبعاثها، اعتقادا منها بأنه لا بديل للخيار السلمي كسبيل لحل القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي، لتنظر اليوم بانشغال عميق لبعض الممارسات الاسرائيلية المتعارضة كليا مع الاتفاقيات المبرمة والكفيلة، عند استمرارها، بإعادة المنطقة إلى دوامة العنف والمواجهة.

وإننا ندعو اليوم مجلسكم الموقر لإشعار إسرائيل بالأهمية التي يوليها للحفاظ على المسيرة السلمية وصيانتها من الانتكاسات باعتبارها مكسبا دوليا لا يجوز لأحد الأطراف التلاعب به أو المساس بأركانه.

إن مدينة القدس لتمثل قضية خطيرة بالنسبة للشعب الفلسطيني أولا ولكنها تتعداه إلى مجمل الشعوب الإسلامية التي تنظر إلى بيت المقدس بصفته أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وما يرمز إليه ذلك من مكانة دينية خاصة لا تفتأ إسرائيل عن انتهاكها والعمل على تقويضها مصرة على تهويد المدينة ووضع كافة العراقيل أمام سكانها العرب مسلمين ومسيحيين لحملهم على الهجرة.

وما إقامة المستعمرة في جبل أبو غنيم الذي كان تابعا حتى ١٩٦٧ إلى المنطقة الترابية لبيت لحم إلا محاولة لقطع أي صلة بين الفلسطينيين المسيحيين في القدس وبيت لحم حيث مهد المسيح عليه السلام وتحجيم الحضور المسيحي في تلك البقاع.

وفي الوقت الذي يمنع فيه سكان القدس من إعادة بناء منازلهم ويضطرون إلى دفع الغرامات إذا فعلوا ذلك، ترتهن إجراءات حصولهم على رخص البناء بموافقتهم على استيلاء المتطرفين اليهود على أراضي العرب في المدينة.

ومن نفس هذا المنطلق الغريب تربط الحكومة الاسرائيلية بين قبول الفلسطينيين لقرارها الخاص ببناء المستعمرة الجديدة وبين إتمام انسحاب قواتها من بعض المناطق في الضفة الغربية تطبيقا للاتفاق المبرم بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، مساومة بذلك على استحقاقات تعاقدية.

ولعله من الجدير بالتذكير أنه كلما ندد العالم في الماضي بقرارات من هذا القبيل، عمدت إسرائيل إلى الادعاء بأنها توافق على بناء عدد من المساكن للعرب مقابل إقامة المستعمرات، وهو ما أعلنت عنه هذه المرة كذلك في محاولة لتضليل الرأي العام الدولي. وفضلا عن عدم شرعية هذه السياسات، فالمعروف أن هذه الأضاليل الهادفة إلى تسويغ إقامة المستعمرات تنتهي بهدوء العاصفة بدون أن يكون لها أثر يذكر على أرض الواقع.

إن مجلسكم الموقر مطالب باتخاذ موقف حازم من السياسة الاستيطانية الاسرائيلية التي تقوض أسس العملية السلمية. فإما أن يكون هناك التزام بمبادئ مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو أو لا يكون. أما أن يستمر الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية، ويتواصل انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة ويقع التراجع عن التعهدات فهو ما يؤول حتما إلى الصدام ويهدد مسيرة السلام برمتها.

ولا بد للمجموعة الدولية ممثلة في مجلسكم الموقر هذا أن تدين بناء مستعمرة أبو غنيم وتجبر إسرائيل على التراجع عنه وسلوك مسلك يوفر عامل الثقة الذي بدونه لا يرجى حصول أي تقدم نحو التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي. والمتكلم التالي هو ممثل الكويت. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، أود في البداية وباسم وفد بلادي أن أهنئكم لترؤسكم اجتماعات مجلس الأمن لهذا الشهر، ونحن على ثقة بقدراتكم العالية في إدارة أعمال هذا المجلس الموقر. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم سعادة السفير نجوغونا ماهوغو على ترؤسه اجتماعات مجلس الأمن للشهر الماضي وأهنئه على الطريقة التي أدار بها وباقتدار أعمال المجلس.

نأتي اليوم لمجلسكم الموقر لمناقشة أحد أخطر الإجراءات التي أقرتها الحكومة الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالتحديد في مدينة القدس الشريف. وبدلا مما كنا نطمح إليه أن تكون الإجراءات الاسرائيلية القادمة خطوة تدفعنا من وتقربنا إلى السلام والاستقرار،

نجد أنفسنا أمام خطوة أو إجراء تراجعي يهدم السلام ويزعزع الثقة، ولا يعمقها، يقضي على الأمل ولا يزرعه.

إن مثل هذه الإجراءات التي بدأت تعتمدها وتتعمدها الحكومة الاسرائيلية كنهج ثابت في سياستها لتهدف إلى تدمير كافة جهود السلام القائمة، وذلك دون الادراك أو الاحساس بأن هذه السياسات ستكون محصلتها النهائية المصادمات، والعنف، وعدم الاستقرار، والعودة إلى فترات التوتر التي تتمنى كافة شعوب المنطقة التخلص منها. وباعتقادنا أن مسلسل العنف هذا سيقضي على مفهوم الأمن الذي تسعى إلى تحقيقه الحكومة الاسرائيلية.

لقد تابعت حكومة بلادي، وبقلق شديد، قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير ببناء (٦٥٠٠) وحدة سكنية في جنوب القدس الشرقية وتحديدا في منطقة جبل أبو غنيم، حيث جاء هذا القرار ضمن سلسلة الإجراءات التي بدأت تدخل الشك والريبة في نوايا اسرائيل خاصة في مدينة القدس الشريف، فقد تابعت الدول العربية والإسلامية، على حد سواء، تلك الإجراءات غير القانونية ممثلة بما يلي:

- النية لبناء مستعمرة في منطقة رأس العامود داخل الحدود الأصلية لبلدية القدس الشرقية.

- استمرار فتح النفق الموجود في محيط الحرم الشريف والذي اعتمد مجلس الأمن القرار ١٠٧٣ (١٩٩٧) بشأنه.

- استمرار السلطات الاسرائيلية في نزع حق الإقامة من أبناء القدس الفلسطينيين، وهم السكان الأصليون للمدينة.

- عزل مدينة القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية المحتلة.

وتؤكد الكويت بأن هذه الخطط الاسرائيلية لتعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، كما تعد خرقا لكافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس، بالإضافة إلى أن هذه الخطة الاسرائيلية لتعد انتهاكا جسيما لإعلان المبادئ الذي وقعته حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣.

ولقد بات من الواضح أن الحكومة الاسرائيلية تسعى لفرض المزيد من الأمر الواقع وتحويله إلى حقائق من أجل تفريغ المدينة من سكانها العرب وإقامة المستوطنات فيها وحولها قبل بدء التفاوض على مركزها النهائي. ولعل ذلك يؤكد لنا جميعا أن هذه السياسات الاسرائيلية لم تكن حصيلة إجراء عشوائي أو نتيجة قرارات عفوية، بل هي نتيجة لتخطيط مرسوم ومركز اتضح بشكل جلي بعد تولي الحكومة الاسرائيلية الجديدة السلطة وتبنيها لسياسات توسعية خارقة لكل الاتفاقات والقوانين الدولية، كما أنها تأتي تتويجا للاستراتيجية الجديدة التي تسير عليها حكومة اسرائيل في تفريغ هذه الاتفاقات من محتواها والتنصل من الالتزامات والتخلص من مبدأ الأرض مقابل السلام، والتوجه إلى مفاهيم مرفوضة تعتمد على ضمان الأمن الاسرائيلي من خلال التوسع بأي ثمن كان ولو كان هذا الثمن إغراق المنطقة في العنف والدمار.

وإنه ليس من المستغرب أن نجد هذا الموقف العربي والإسلامي المدين لمثل هذا المخطط. ولذلك فإننا نطالب اسرائيل بالتوقف عن عمليات استفزاز وجرح المشاعر العربية والإسلامية بشكل متعمد، وتحت شعارات الأمن الواهية، كما نطالبها بأن تبحث عن السبل التي من شأنها دعم مسيرة العملية السلمية والالتزام بمبادئها التي قامت عليها في مدريد عام ١٩٩١ وتحريك المسارات على جميع المستويات، وبالذات السوري واللبناني. وانطلاقا من مبدأ الأرض مقابل السلام وصولا إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة أمن وسلام دائمين.

ختاما، تدعو الكويت مجلسكم الموقر إلى أن يتخذ قراره وبأسرع وقت ممكن لمنع اسرائيل من تنفيذ هذه الخطط وتلك القرارات التي وضعت موضع التنفيذ. كما تدعو المجلس إلى أن ينهض بمسؤولياته للحفاظ على المكانة المقدسة التي تحتلها القدس وأن تلتزم بالقرارات الدولية، ولا يجوز أن يترك مجلسكم الموقر آمال الشعوب في تحقيق السلام العادل والشامل تتبخر بفعل نزاعات لا تراعي مبادئ العدل والانصاف ولا تحترم القوانين الدولية وقراراتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الكويت على كلماته الرقيقة الموجهة إلي. والمتكلم التالي هو ممثل اندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ووفدي يدرك تماما مهاراتكم الدبلوماسية وصفاتكم القيادية وهو لذلك واثق من أن عمل المجلس برئاستكم سيكون في الواقع في أيد قديرة. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تهانئنا لسلفكم، السفير نجوغونا ماهوغو ممثل كينيا على قيادته المميزة وإسهامه في أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

ويشعر وفدي بقلق بالغ إزاء قرار اسرائيل في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ بالاستمرار في سياستها غير المشروعة بإنشاء مستوطنات في مدينة القدس الشريف. ويمثل هذا القرار ببناء مستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم في القدس آخر المحاولات الصفيقة الرامية إلى استباق نتائج المفاوضات بشأن المركز النهائي عن طريق تغيير المركز القانوني والتركيب الديمغرافي للقدس. ولقد سجلنا على مر التاريخ سلسلة من السياسات والممارسات الاسرائيلية وآخرها قرار بناء مستوطنة أخرى جديدة في منطقة رأس العامود وافتتاح النفق الموجود داخل الحرم الشريف وهذه كلها أعمال ترمي إلى إيجاد واقع جديد على الأرض لا يضر بمصالح الشعب الفلسطيني فحسب بل وبعملية السلام نفسها أيضا.

لقد كانت هذه الإجراءات غير مقبولة آنذاك، وتبقى غير مقبولة الآن، وستظل كذلك في المستقبل. وهي تمثل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وهي لا تتفق نصا وروحا مع إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة، بل وتتعارض مع مبادئ القانون الدولي المقبولة عموما.

إن هذا التطور السلبي الأخير يبعث على الأسف خاصة في ظل خلفية البوادر التي أشارت مؤخرا الى أن عملية السلام قد عادت الى مسارها السليم بالرغم من تسويف اسرائيل ومحاولاتها إعادة تفسير الاتفاقات المبرمة بالفعل. وقد اتضح هذا تماما من خلال الاتفاق الذي تم التوصل اليه في وقت سابق من هذه السنة على مسألة الانسحاب الاسرائيلي المعقدة من الخليل. ومع ذلك، فإن كل هذه الاتفاقات وخاصة الثقة المتبادلة التي بنيت بجهد جهيد على مدى السنوات الأربع الماضية، تعرضها اسرائيل للخطر.

وبالإضافة الى ذلك، فإننا نخشى أن تثير هذه الأعمال التعسفية التي تقوم بها اسرائيل موجة جديدة من الغضب والإحباط الفلسطيني، بما يترتب عليها من عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ولكن يجب أن يكون من الواضح لدينا على من تقع المسؤولية في ذلك. إن حكومة اسرائيل لا تستطيع أن تتنصل من مسؤوليتها عن النتائج المترتبة على سياساتها وممارساتها غير الحكيمة.

وفي هذا الصدد، قامت المجموعة الإسلامية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بنيويورك، في اجتماعها المعقود في ٣ آذار/مارس ١٩٩٧، بإصدار بيان دعت فيه مجلس الأمن الى القيام بجملة أمور، من بينها اتخاذ اجراءات عاجلة لضمان تراجع حكومة اسرائيل عن قرارها وتخليها عن أي نشاط استيطاني في الأراضي العربية المحتلة، لا سيما القدس الشرقية. ولذلك يأمل وفدي أن تفضي مداولاتنا اليوم الى اعتماد المجلس تدابير محددة للتراجع عن هذه التعديات الاسرائيلية الأخيرة في الأراضي المحتلة، كما دعت اليه المجموعة الإسلامية ومجموعة الدول العربية.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط قد أثارت أملا في مرحلة جديدة من السلام والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة، بما في ذلك الشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته. وقد وقفت اندونيسيا دوما وقفة راسخة الى جانب مبادئ احترام حقوق الشعب الفلسطيني ومطالبته بالسيادة على أراضيه. لقد كانت اتفاقات السلام التي وقع عليها كل من اسرائيل والفلسطينيين نقط انطلاق الى صعيد جديد من العلاقات بين شعبي اسرائيل وفلسطين. وكان الهدف من عملية السلام أن تعني أنه يمكن حل الخلافات من خلال المفاوضات. وأن مصالح واحتياجات الطرفين ستحظى بالاحترام، وأن الإجراءات الاسرائيلية الانفرادية ستصبح جزءا من الماضي وأن العنف سينحسر. ومن الواضح، مع ذلك، أن تحقيق هذه الرؤية يزخر بالتحديات.

وفي ضوء التدابير الاستفزازية التي اتخذتها اسرائيل، فإن وفدي يود أن يثني على السلطة الفلسطينية لتشجيعها على ضبط النفس واختيارها الوسائل السلمية لحل الأزمة الراهنة. ويجب أن يكون الاعتدال المفتاح، إذ يبحر الطرفان في الأمواج المتلاطمة لإقامة السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). ويجب تفادي العمليات التي تعرض هذه العملية الهشة للخطر وجعل عملية السلام لا رجعة فيها.

إن المكاسب التي تم تحقيقها حتى الآن في عملية السلام ذات أهمية تاريخية بالفعل. وعلى اسرائيل الآن أن تنفذ بدقة أحكام الاتفاقات المختلفة التي تم التوصل اليها مع الفلسطينيين. إن الاتفاق الأخير المتصل بالخليل يجب أن تتبعه مفاوضات بشأن المسائل الأخرى موضع الخلاف، وخاصة مركز القدس في المستقبل، ومسألة المستوطنات واللاجئين والحدود، وكذلك المركز النهائي للأراضي المحتلة.

فمن خلال السلام، تتوفر للشرق الأوسط إمكانية تحقيق تحول كبير من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. ويجب تنفيذ عملية السلام والاتفاقات ذات الصلة التي قبلها الطرفان، تنفيذا كاملا، باتساق وبإنصاف وليس بشكل انتقائي أو عشوائي أو مشروط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم اليكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، ونحن على ثقة بأن حكمتكم وخبرتكم سوف تساعدان على إنجاح أعمال هذا المجلس الموقر خلال هذه الفترة، كما أرغب أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن شكرنا وتقديرنا العميق لسعادة سلفكم سفير كينيا على الجهود التي بذلها خلال الشهر المنصرم.

يأتي انعقاد مجلسكم الموقر في ظروف غاية في الحساسية والأهمية لما يجري في الأراضي العربية المحتلة من محاولات لتقويض عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك بقيام اسرائيل مجددا بتحدي الإرادة الدولية باتخاذها قرارا ببناء حي استيطاني جديد في مسلسل نشاطاتها الاستيطانية في منطقة جبل أبو غنيم الواقعة في جنوب القدس الشرقية.

إذ أنه لم يعد من الممكن الصمت إزاء كل هذه المظالم التي تلحقها اسرائيل بالشعب الفلسطيني، وخاصة ما تتعرض له مدينة القدس التاريخية، القدس الرمز، من محاولات حثيثة وجادة لتغيير المعالم السكانية والديمغرافية والتاريخية لها بهدف تكريس احتلالها وتهويد مقدساتها وطرد سكانها العرب المقيمين فيها.

كل ذلك يشكل خرقا فاضحا للمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام ولكافة القوانين والقرارات الدولية، وبخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٦٥ (١٩٨٠) والقرارات الدولية الأخرى، والتي أكدت كلها على عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة واعتبرت جميع الاجراءات والأعمال التي قامت بها اسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك، اجراءات لاغية وباطلة ولا يمكن أن تغير من وضع القدس المحتلة.

لقد خططت حكومة نتنياهو لهذه الخطوة الاستفزازية الجديدة في إطار مسلسلها الاستيطاني وفي إطار هجمتها الاستيطانية الشرسة وحملتها المستمرة لتهويد مدينة القدس، إذ قامت سابقا ببناء أول حي يهودي في رأس العامود في قلب القدس. من الواضح أن الهدف من قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير ينصب على تفجير الموقف بين اسرائيل والفلسطينيين، مثلما حدث إبان فتح النفق تحت المسجد الأقصى حين اتخذ مجلسكم الموقر القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الذي دعا فيه "الى التوقف والتراجع فورا عن جميع الأعمال التي أدت الى تفاقم الحالة، والتي تترتب عليها آثار سلبية بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط". (القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦) الفقرة ١)

إن ما تقوم به إسرائيل من نشاطات استيطانية محمومة، وفي إطار هذا السلوك الإسرائيلي العدواني الاستفزازي المتحدي لكل قيم السلام والمستهتر بمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، لا بد وأن يلاقي هذا السلوك الإدانة والاستنكار الشديدين من المجتمع الدولي. ولقد أعرب السادة مندوبو الدول بالأمس، الذين استمعنا إليهم، عن ذلك.

وبتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أدان مجلس جامعة الدول العربية النشاط الاستيطاني المحموم في الأراضي العربية المحتلة وموقف الحكومة الإسرائيلية باتجاه التوسع في إقامة المستعمرات، الأمر الذي شكل خرقا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي يعتبر المستوطنات عقبة جديدة في طريق السلام، ويدعو إلى تفكيكها، وكذلك القرار ٤٩٧ (١٩٨١) القاضي ببطلان قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بضم مرتفعات الجولان السوري المحتل. وقد جاءت هذه الإدانة إثر اتخاذ الحكومة الإسرائيلية قرارها بتوسيع استيطانها في

الضفة الغربية وفي القدس العربية وفي قطاع غزة وفي الجولان السوري المحتل.

كذلك طالب وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في جاكارتا بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ المجتمع الدولي ومجلس الأمن، وخاصة راعيي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي بحمل إسرائيل على وقف كافة النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس والجولان السوري المحتل. كما أكد المؤتمر الإسلامي في توصياته على أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة. ودعا المؤتمر إلى العمل من أجل وقف كافة الإجراءات والممارسات والقرارات التي تقوم بها سلطات الاحتلال في المدينة المقدسة والهادفة إلى تغيير الوضع الجغرافي والسكاني وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة، الإسلامية والمسيحية فيها، بهدف تهويدها وإحكام الطوق عليها، وعزلها عن الضفة الغربية.

لقد تركزت ردود الفعل السياسية العالمية على هذه الخطوة الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل في مسلسل نشاطاتها الاستيطانية بالردود التالية: أولا، النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية هي تقويض لعملية السلام؛ و ثانيا، القرار الإسرائيلي يبعث على الريبة ولا يبني الثقة؛ وثالثا، هي بداية لاستئناف العنف والتوتر في منطقة الشرق الأوسط؛ ورابعا، هي إعلان حرب على العرب والعالم الإسلامي والمسيحي وعلى عملية السلام والجهود المبذولة لإحيائها؛ وخامسا، الاستيطان ينذر بوقوع كارثة جديدة في المنطقة؛ وسادسا، المطالبة باتخاذ موقف دولي حازم ضد الاستيطان قديمه وحديثه؛ وسابعا، ما من قضية أكثر حساسية وعرضة لتفجير الموقف من قضية القدس؛ وثامنا، هناك حالة من الترهل بسبب بعض الإدانات الخجولة للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية؛ وتاسعا، المطالبة بعقد اجتماع عاجل للجنة القدس برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية؛ وعاشرا، طلب البرلمان الأردني عقد قمة عربية؛ وحادي عشر، اجتماع مجلس الأمن. وقد استمعنا جميعا ببالغ الاهتمام لردود فعل السادة مندوبي الدول بالأمس وصباح اليوم، الذين حذروا من تداعيات قرار إسرائيل وخطورته على السلام.

لقد وصلت الحكومة الإسرائيلية إلى حد من الصلف تمثل بمطالبتها الزعماء العرب بأن يتحملوا مسؤولياتهم وأن يتحلوا بحكمة سياسية، في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة الإسرائيلية على تدمير العملية السلمية، غير مكترثة بتحقيق السلام العادل والشامل ومصممة على إطلاق الرصاصة تلو الرصاصة على جسد عملية السلام لقتلها، مما يدفع للتساؤل: هل ممارسة النشاطات الاستيطانية في المدينة المقدسة، التي أدانها المجتمع الدولي برمته، هي حكمة سياسية؟ وهل تعنت إسرائيل ومحاولاتها إعادة عملية السلام إلى مربع الصفر حكمة سياسية أيضا؟ أعتقد أن إسرائيل تريد من العرب الاستسلام حتى تسميهم حكماء سياسيين. الحكمة السياسية هي أن العرب يتمسكون بمواصلة عملية السلام لتحقيق السلام العادل والشامل كهدف وخيار استراتيجي يتحقق في ظل الشرعية الدولية ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده إسرائيل بجدية وبدون مواربة، والعمل من أجل استكمال مسيرة السلام بما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة، ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة، لا في أن تبني إسرائيل المزيد من المستوطنات وتوسع القائم منها وتعمل على تقويض السلام.

في ضوء هذه المعطيات، وفي ضوء مواصلة إسرائيل تعنتها وممارساتها الاستيطانية والتوسعية، ورغم التوجه العربي نحو السلام كخيار استراتيجي، فإن هذا يطرح عدة أسئلة بالغة الأهمية ليس فقط حول عدم جدية الحكومة الإسرائيلية وعدم التزامها بعملية السلام، وإنما أيضا حول إجراءات إسرائيل الهادفة إلى تقويض عملية السلام. وهنا لا بد من أن نشير إلى أن مؤتمر القمة العربي الأخير، الذي انعقد في القاهرة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تمسك قادته بقرارات الشرعية الدولية القاضية بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع ولا يرتب حقا ولا ينشئ التزاما. واعتبر القادة العرب أن إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين إليها يشكل خرقا لاتفاقيات جنيف وإطار مدريد وتقويضا لعملية السلام مما يتطلب وقف الأنشطة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة القدس، وفي الجولان السوري المحتل، وإزالة هذه المستوطنات. كما أكد القادة العرب رفضهم تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني. إن هذه السياسة الاستيطانية لا يمكن الصمت إزاءها لأنها تعود بالمنطقة إلى دوامة العنف والتوتر. وهذه حالة تتحمل الحكومة الإسرائيلية وحدها كامل المسؤولية عنها.

إزاء هذا الواقع المرير، وإزاء استهتار الحكومة الليكودية بقرارات الشرعية الدولية وبمواقف الإرادة

الدولية ضد الاستيطان، وإزاء التصريحات الإسرائيلية المتوالية، وآخرها تصريح رئيس حكومة إسرائيل الذي يصر على الادعاء بأن القدس عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، وفي ضوء الهجمة الإسرائيلية الشرسة، وكذلك تصريح وزير داخلية إسرائيل أفيدور كهلاني الذي نقلته صحيفة "واشنطن بوست" بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، والذي قال فيه: "إن معركة القدس قد بدأت"، فإن مجلس الأمن، المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مدعو الآن لتجاوز مرحلة الشجب وإصدار البيانات الرئاسية، والارتقاء إلى مرحلة المبادرة باتخاذ الإجراءات المناسبة للوقف الفوري لعمليات الاستيطان في كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس والجولان السوري المحتل، حيث لم يفت الأوان كما قال سعادة مندوب المملكة المتحدة بالأمس الذي أشكره وأشكر الذين تحدثوا بجرأة عن هذه المسألة. لقد استمعتم إلى مندوب إسرائيل ومحاضراته بالأمس لتثقيفنا عن تاريخ القدس. وبما أننا لسنا بصدد دروس تاريخية هنا، أعتقد أن ما سمعناه من السادة مندوبي الدول وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة يشكل بحد ذاته جوابا تاريخيا وسياسيا وقانونية عن وضع القدس.

وفي ضوء هذا كله فإن بلادي إذ تدين بشدة هذه الإجراءات والنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، سواء كان ذلك في بنائها مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة وتطويرها، فهي تعتبر أن هذه الإجراءات تنتهك الأسس التي قامت عليها عملية السلام، وإن هذا القرار الإسرائيلي وغيره من القرارات الاستفزازية هو انتهاك للقوانين والقرارات الدولية وتهديد لعملية السلام، بل تقويض لها، ومن شأنه أن يقضي على جهود السلام التي بُذلت طوال السنوات الخمس الماضية، وبالتالي يعيد المنطقة إلى دوامة الصراع والتوتر وعدم الاستقرار.

وبهذا الصدد نحث هذا المجلس وجميع دول العالم، وخاصة راعيي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي، على التحرك السريع والنشط لوقف عمليات التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وتفكيك القائم منها وممارسة الضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لاحترام أحكام معاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ القاضية بعدم تغيير الطابع السكاني والديمغرافي للأراضي المحتلة، بما فيها القدس والجولان السوري المحتل، وللامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

كما نحث بشكل خاص راعيي عملية السلام، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وكذلك دول الاتحاد الأوروبي أن ترقى بدورها إلى مستوى الفاعلية المطلوبة لإنقاذ عملية السلام التي تعاني من الجمود إن لم يكن هناك في الواقع تراجع فيها.

إن سورية مفتوحة القلب والذهن للسلام العادل والشامل الذي اعتبرته خيارها الاستراتيجي، على أن تشارك إسرائيل بجدية في هذا الخيار وتعمل على تحقيقه بما يضمن العدالة والكرامة الإنسانية ولأن في ذلك مصلحة لشعوب المنطقة، وهي مصلحة حيوية، ولشعوب العالم. وإذا كانت إسرائيل جادة فعلا بعملية السلام وبتحقيق السلام العادل والشامل وفق أسس ومرجعية مدريد القائمة على تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، فعليها استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة، والانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، دون التذرع بعدم فرض الشروط المسبقة، لأن هذه هي أسس ومرجعية عملية السلام، وليست شروطا مسبقة.

إن الطريق إلى السلام واضح ومعروف للجميع. وإن أمن الدول لا يمكن أن يقام على الاحتلال والتوسع وإنكار حقوق الآخرين. وإن الذين يحاولون إيهام العالم بأن السلام قد حل في المنطقة إنما يخدعون أنفسهم، لأن السلام العادل والشامل لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة واحترام إرادة الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، وإعطاء الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير، وهو الذي تصبو إليه شعوب المنطقة والعالم. بهذا يتحقق السلام العادل والشامل وبهذا يتحقق السلام والاستقرار والأمن في المنطقة والعالم.

إسرائيل قادرة على أن تستوطن، وقادرة على أن تطرد المواطنين العرب، وأن تستقدم اليهود الذين ليسوا - لا أجدادهم ولا أجداد أجدادهم - من هذه المنطقة لتوطينهم فيها، وهي قادرة على أن تتوسع وتعتدي وتدمر البيوت وتقتل العرب في الأراضي المحتلة. لكن ليدرك الجميع أنها ليست قادرة على قتل الإرادة العربية

وبالتالي ليس أمامها سوى العمل الجاد نحو تحقيق السلام الحقيقي العادل والشامل.

يتطلع العالم اليوم إلى مداولات مجلس الأمن واضطلاعه بمسؤولياته وإصدار قراره الذي يعيد الحق إلى نصابه ويطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الوقف الفوري للنشاطات الاستيطانية في جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس والجولان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على العبارات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأحمد (المملكة العربية السعودية): يسرني أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في أداء مهمتكم، ومُعبرا عن تقديري لسلفكم على الدور الكبير الذي قام به في رئاسة المجلس الشهر الماضي.

تشكل قضية القدس الشريف جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي. ويتوقف على طريقة معالجتها مستقبل عملية السلام برمتها. ويقلقنا أن نجد السلطات الإسرائيلية مستمرة في اتخاذ سلسلة من الإجراءات بهدف إحداث تغييرات ديمغرافية، ومؤسسية، من شأنها تهويد القدس العربية وتغيير الواقع القانوني، والتاريخي، والديني، والحضاري لها، مما يعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقواعد لاهاي لعام ١٩٠٧، ويحدث تأثيرا مسبقا على المفاوضات المفترض إجراؤها عند تناول المركز النهائي لهذه المدينة.

إن لمدينة القدس الشريف أهمية مركزية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، بالإضافة إلى أهميتها للمجتمع الدولي وللديانات السماوية الثلاث. وهذا ما يجعل السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في القدس على أعلى درجة من الخطورة.

إن ما أعلنته السلطات الإسرائيلية عن اتخاذها لقرارٍ ببناء مستوطنة جديدة تضم ٦٥٠٠ وحدة سكنية جنوبَ القدس الشرقية، وتحديدا في منطقة جبل أبو غنيم، يأتي إثر سلسلة من الإجراءات والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية التي اتخذ بشأنها المجتمع الدولي ومجلس الأمن مواقف قاطعة مؤكّدا أنها باطلة ولاغية ولا قيمة قانونية لها، وطالب إسرائيل في هذا المجال بالامتناع عن مثل هذه السياسات والإجراءات. ولكن رغم ذلك تستمر السلطات الإسرائيلية في ممارساتها وسياساتها الخطيرة في الأراضي الفلسطينية، غير آبهة لميثاق وغير معترفة بحقوق، وكأن لا رادع لها يعيدها إلى حظيرة القانون.

إن من العوامل الرئيسية للتوتر وعدم الاستقرار المستمرين في الأراضي المحتلة، وجود المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وتوسيع نطاقها المستمر بلا هوادة. فما بالكم وتواجدها في القدس الشريف؟ التي هي بالنسبة لجميع مسلمي العالم أولى القِبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومحور اهتمامهم، ولن يهدأ بالهم حتى تعود إليهم جميع حقوقهم في هذه المدينة المقدسة.

إن إقرار الحكومة الإسرائيلية لمشروع بناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية، رغم كل التحذيرات والنداءات العربية والإسلامية والدولية، يشكل تحديا جديدا للمجتمع الدولي، وينذر بالعودة إلى أجواء من التوتر يعم فيها العنف والاضطراب.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد على أنه لا يمكن قيام سلام دائم في الشرق الأوسط دون التوصل الى حل عادل لقضية القدس الشريف وذلك استنادا الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) القاضيين بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وكذلك القرار ٢٥٢ (١٩٦٨) المتعلق بالقدس، وبالتالي فمستقبل الشرق الأوسط والسلام فيه أمانة في عنق المجتمع الدولي، وما لم يبادر هذا المجتمع الى إيقاف الممارسات والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في مدينة القدس فإن ذلك سيشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولسلامة الاتفاقيات المعقودة بين الأطراف في هذا المجال.

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين تعتبر قرار الحكومة الإسرائيلية الحالية ببناء المستوطنات في القدس الشريف قرارا غير شرعي وغير قانوني، ويشكل انتهاكا خطيرا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويؤكد مضي الحكومة الإسرائيلية في مخططاتها الرامية الى تهويد مدينة القدس، وطمس هويتها الإسلامية، ومعالمها العربية. كما تعتبر الإجراءات والممارسات

الإسرائيلية في هذا الشأن عوامل تزيد في التوتر، فضلا عن أنها تـُفقد الثقة في مصداقية الحكومة الإسرائيلية بالمضي قدما في عملية السلام وتهدد بنسفها.

إن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين تستنكر المحاولات الدائمة والمستمرة للحكومة الإسرائيلية بإقامة مستوطنات جديدة، كما تؤكد على الأهمية القصوى لهذا القرار الخطير، وتطالب مجلس الأمن القيام بالجهود اللازمة لضمان التزام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالامتناع عن هذه السياسات والإجراءات، وبشكل خاص التوقف الكامل عن أية نشاطات استيطانية في القدس العربية. وإن الفشل في تحقيق ذلك من شأنه أن يعيد المنطقة الى دوامة الصراع والتوتر وعدم الاستقرار.

إن أملنا كبير في أن يتحمل مجلسكم الموقر الآن مسؤولياته تجاه ما يجري في القدس الشريف، ليثبت للعالم أجمع أنه مع الحق حيث يكون الحق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل الأردن. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو نعمة (الأردن): السيد الرئيس، يسرني أن استهل هذه الكلمة بتقديم التهاني لكم لترؤسكم أعمال هذا المجلس الموقر لهذا الشهر. وأنني على ثقة بأن حكمتكم وخبرتكم وواسع معرفتكم ستحقق النجاح المطلوب. وأعبر عن بالغ تقديري لسلفكم سعادة السفير نيغونا ماهوغو، ممثل كينيا، للكفاءة المشهودة التي أدار بها أعمال هذا المجلس خلال فترة رئاسته.

كما يسرني أن أتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الطارئة لمناقشة قضية في غاية الأهمية بناء على طلب المجموعة العربية. وما هذه الاستجابة السريعة للطلب العربي إلا دليل على تقدير المجلس الموقر لخطورة المأزق الذي تواجهه عملية السلام، وعلى حرص هذا المجلس على ممارسة مسؤولياته تجاه هذه القضية.

لقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارا ببناء مستعمرة جديدة جنوب شرقي القدس على جبل أبو غنيم الذي يفصل القدس عن بيت لحم، وعلى أرض عربية. على الأرض التي من المفروض أن تعيدها إسرائيل لسكانها العرب الفلسطينيين الشرعيين ضمن عملية السلام، على أساس واحدة من القواعد الرئيسية التي تأسست عليها عملية السلام، وهي مبادلة الأرض العربية المحتلة بالسلام. لقد أعلن الأردن رفضه الشديد لهذا القرار وادانته لكون الأردن يعتبر القدس العربية أرضا محتلة منذ عام ١٩٦٧، شأنها في ذلك شأن بقية الضفة الغربية. والقدس جزء لا يتجزأ منها.

إن هذا القرار الإسرائيلي ينطوي على مخاطر كبيرة وله مضاعفات وانعكاسات خطيرة، فهو إجراء يتعارض ويتناقض بوضوح مع جميع الأسس التي قامت عليها عملية السلام. كما أنه يتعارض مع قاعدة مدريد التي نصت على مبادلة الأرض بالسلام ويتعارض مع قرارات هذا المجلس ومنها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي أكد عدم شرعية الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الذي يشكل مع القرار الذي سبق ذكره مرجعية العملية السلمية. ويتعارض هذا القرار الإسرائيلي مع القانون الدولي ومع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقات لاهاي وملحقاتها لعام ١٩٠٧ لكونه يمثل انتهاكا لممتلكات الناس الخاصة ومصادرة أملاكهم الشرعية وطردهم منها. كما أنه يمثل خرقا وانتهاكا لكل هذه المواثيق ولعشرات القرارات التي صدرت عن مجلسكم الموقر وعن الجمعية العامة والتي عبرت عن رفضها للإجراءات المنفردة التي اتخذتها إسرائيل بشأن القدس، كما عبرت عن رفضها للنشاط الاستيطاني على الأرض العربية المحتلة.

لقد حققت عملية السلام منذ انطلقت من مدريد إنجازات هامة، وقد أثبت الجانب العربي التزامه بالسلام وبالعمل الجاد المخلص من أجل تحقيقه. فقد وقع بلدي الأردن ضمن إطار العملية السلمية معاهدة سلام كاملة مع إسرائيل منذ خريف عام ١٩٩٤ والتزم الأردن التزاما كاملا بكل شروط والتزامات ومتطلبات تلك المعاهدة. كما أنه لا يزال يلتزم بكل متطلبات العملية السلمية. وتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون الى اتفاقات أوسلو واتفاقات أخرى هامة يمثل كل منها مرحلة على طريق السعي للوصول الى الاتفاق النهائي والسلام الكامل بين الجانبين. وكان آخرها الاتفاق على الانسحاب الجزئي من مدينة الخليل. وليس هنالك أي شك في التزام الجانب الفلسطيني أيضا بما وافق ووقع عليه، وخاصة فيما يتعلق بكبح كل مظاهر العنف والسيطرة الجيدة على الأمن في المناطق التي وضعت تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية تلبية لأدق وأهم المطالب الإسرائيلية.

بالإضافة الى ذلك قامت دول عربية كثيرة من تلك الدول الواقعة خارج المنطقة، ومن منطلق دعمها للسلام وحرصها على نجاحه وثباته، بإنشاء علاقات مع إسرائيل وفتح كل الأبواب الممكنة للتعامل والتعاون معها. وكنا نأمل أن تكون هذه الإنجازات الكبيرة رصيدا يتراكم بتحقيق المزيد من الانجازات ويتكلل بتحقيق السلام الشامل والدائم الذي نسعى إليه، لتنطلق المنطقة بعد ذلك في عملية بناء اقتصادي وتطوير شامل وتنمية علمية ترسخ معاني السلام وتعالج آثار الصراع والتخلف الذي عانت منه المنطقة لعقود طويلة متتالية. ولكن الأمور مع الأسف لم تمض في هذا الاتجاه. وقد تفاقمت المخاوف، فبعد أن كنا نخشى من توقف العملية السلمية، أصبحنا نواجه مخاوف حقيقية من حدوث تراجع عما تم التوصل إليه وقد حدث ذلك بالفعل بالنسبة للدول التي أوقفت أي تقدم بالنسبة لتطبيع وتقدم علاقاتها مع إسرائيل.

إننا نشعر ببالغ القلق من تفاقم المخاطر التي تهدد العملية السلمية بأسرها والناجمة عن عدم التزام إسرائيل بمبادئ السلام. وهذه المشكلة التي يناقشها مجلس الأمن اليوم ليست الانتهاك الأول الذي تقوم به إسرائيل. فقد واصلت إسرائيل عمليات الاستيطان على الأرض العربية باستمرار. ولم تلتزم إسرائيل بتطبيق اتفاقيات وقعت عليها. وقد شاهدنا وناقش المجلس في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي انفجار العنف بعد إقدام إسرائيل على فتح نفق تحت المسجد الأقصى، وما سبَّبه ذلك من اعتداء على حقوق الفلسطينيين ومساسٍ بالغ بمشاعر العرب والمسلمين. وشاهدنا التأخير في تنفيذ الاتفاق على الانسحاب من مدينة الخليل، بعد أن كان قد تم التوصل إليه في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة. إن مواصلة هذه الإجراءات واستمرار أعمال الإبعاد ونسف البيوت وسحب الهويات وحقوق المواطنة من سكان مدينة القدس وتقييد حرية الوصول لممارسة شعائر العبادة في المدينة المقدسة وسياسة الحصار والإغلاق، إن هذه الممارسات ترد المنطقة إلى أجواء ما قبل السلام، تلك الأجواء التي كنا اعتقدنا أننا تجاوزناها إلى الأبد.

إن استمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات عليها يعني بوضوح أن إسرائيل غير ملتزمة بالوفاء بما يترتب عليها، أي إعادة الأرض المحتلة لأصحابها مقابل الحصول على السلام. فكيف يمكن أن يتحقق السلام إذن؟ إن للسلام طريقا واحدا هو الالتزام الكامل بما تم الاتفاق عليه. ولا نستطيع أن نتصور أن السلام سيتحقق بدون عودة الأرض ضمن الأسس التي تأسست وقامت عليها العملية السلمية.

ومن منطلق إيماننا بالسلام، ومن منطلق اعتقادنا بأن السلام الذي نعمل على تحقيقه هو ضرورة لكل شعوب ودول المنطقة وأولها إسرائيل، فإننا نناشد المجلس تحمل مسؤولياته وإصدار القرار الحازم الفوري بعدم شرعية الإجراء الإسرائيلي ومطالبة إسرائيل بالتراجع عنه والتوقف عن كل النشاطات الاستيطانية بكل أشكالها لإزالة كل العراقيل التي تعيق التقدم نحو السلام. كما أننا نناشد المجتمع الدولي بأسره وراعيي العملية السلمية بشكل خاص الوقوف في وجه هذا النشاط الاستيطاني ورفضه ومنع تنفيذه لتسهيل طريق السلام وتمكين عملية السلام من مواصلة مسيرتها حتى النهاية المنشودة.

إن التزامنا بالسلام وحرصنا على الوفاء بكل متطلباته هو خيارنا الوحيد. وإننا لن نتراجع ولن نتوانى عن مواصلة العمل من أجل تحقيق ذلك. ونحن نعرف تماما أي مصير ينتظر المنطقة إذا لم يتحقق النجاح المرجو للعملية السلمية. ولكن السلام لا يتحقق بالتزام طرف واحد. والسلام لن يدوم ولن يثبت إذا لم يكن خيار أطراف العملية السلمية جميعا، وإذا لم يكن مبنيا على العدالة والاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة والمتطلبات المتفق عليها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أنضم إلى زملائي في تهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بحرارة بالسفير الكيني ماهوغو على قيادته الحكيمة والماهرة لأعمال المجلس في شهر شباط/فبراير.

لقد بلورت سلسلة من المفاوضات المكثفة والتضحيات الكبيرة زخم عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدت في مدريد في عام ١٩٩١ واكتست الطابع الرسمي بإعلان المبادئ والاتفاقات التي تلته. ورغم الإحباطات العميقة دوما، كان المجتمع الدولي يراوده الأمل بأن تفي إسرائيل بالتزاماتها بصفقة السلم

بكافة جوانبها. ولسوء الطالع أن إسرائيل تلكأت دوما في تنفيذ التزاماتها تحت مختلف الذرائع والادعاءات. مع ذلك، وبتوقيع بروتوكول الخليل مؤخرا، ازدادت آفاق المشاركة المتواصلة في عملية السلام بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إشراقا. ووضعت أسس مفاوضات المركز النهائي بشأن القدس والمسائل المتبقية الأخرى في إطار عملي. وفي هذا السياق، رحبت بنغلاديش بتوقيع بروتوكول الخليل وأعربت عن الأمل في أن تعمل جميع الأطراف من أجل تهيئة ورعاية مناخ يشجع على تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت، كررنا القول إن الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة كان شرطا أساسيا مسبقا لهذا الهدف.

وقد أصبنا بصدمة قوية للقرار الأخير للحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية. ومن الواضح أن هذا التحرك لا ينتهك فحسب روح وأحكام اتفاقات الحكومة الإسرائيلية طرف فيها، ولكنه يثير أيضا شكوكا خطيرة حول إخلاص الحكومة الإسرائيلية لعملية السلام برمتها. وتحاول إسرائيل الآن إجهاض نتيجة المفاوضات بشأن المركز النهائي وذلك بتغيير التكوين القانوني والديمغرافي لمدينة القدس. ولكننا نريد أن نذكّر إسرائيل بأن القدس لا تمس شغاف قلوب الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم على حد سواء فحسب ولكنها أيضا مكان ذو أهمية حاسمة للعالم الإسلامي بأسره بصفة خاصة، وللمجتمع الدولي بصفة عامة.

وتشكل القدس الاختبار الحقيقي لإخلاص إسرائيل والتزامها بالنسبة لعملية السلام. وهو التزام تعهدت به إسرائيل مرات عديدة للغاية أمام المجتمع الدولي. وليس هناك شك في أن التحرك الإسرائيلي بشأن القدس انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب على إسرائيل ألا تسيئ تقدير ردة الفعل المدمرة التي قد يسببها هذا القرار المتعجل الاستفزازي بشأن القدس الشرقية. فهذا قد يزج بالمنطقة كلها في دوامة من القلاقل والفوضى. والمجتمع الدولي ليس بوسعه السماح لأية حالة خلقت عمدا ترضية لأهداف من يكنون طموحات سياسية محلية في إسرائيل.

ولهذا تعرب بنغلاديش عن قلقها العميق وتشجب التدابير الاستفزازية وغير المشروعة التي بدأتها إسرائيل والتي قد تقوض أي تقدم أحرز حتى الآن في عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط. ومع أخذنا المسؤولية الخاصة لمجلس الأمن فيما يتعلق بعملية السلام الشامل في الشرق الأوسط بعين الاعتبار، يراودنا وطيد الأمل بأن يتخذ مجلس الأمن خطوات عاجلة لضمان عدول الحكومة الإسرائيلية عن قرارها الخاص ببناء مستوطنات في جبل أبو غنيم وإحجامها عن أية أنشطة استيطانية في الأراضي المحتلة في المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود، سيدي، أن أتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشيد بالممثل الدائم لكينيا على العمل الممتاز الذي اضطلع به أثناء رئاسته للمجلس أثناء الشهر المنصرم.

إن اجتماع مجلس الأمن اليوم مدعو للنظر في مثال آخر على السياسة الطموحة والتوسعية للنظام الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط الحساسة. وان السياسة السيئة الصيت، المتمثلة في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، ما برحت تشكل جزءا من المخطط الكبير للمحتلين لتغيير السمات الأساسية للأراضي الفلسطينية بغية إدامة أمد احتلالها. وتنتهج هذه السياسة في خرق واضح للقانون الدولي وفي تحد صريح للأحكام الواضحة للعديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات التي اعتمدها المجلس نفسه.

وفي ظل الظروف السائدة بعد انتهاء الحرب الباردة، أصبح من الصعب جدا في الواقع تخيل أن انتهاك أبسط المبادئ الأساسية للقانون الدولي يمكن أن يرتكب بمثل هذا الاحساس بالإفلات من العقاب. ويبدو أن التفسير الوحيد يكمن في أن إسرائيل أدركت بأن مجلس الأمن ليس على استعداد لأن يرقى الى مستوى التزاماته بوقف العدوان بفضل التأييد غير المشروط

والمستمر من جانب بعض الدول الأعضاء، التي تكتفي في أقصى الحالات وانطلاقا من الاحراج الشديد بالإعراب عن عدم ارتياحها إزاء الممارسات الإسرائيلية المشينة في المناطق المحتلة. ولو أن المجلس كان قد اعتمد تدابير ملموسة في الماضي اضطلاعا بالتزاماته بفعالية في مواجهة استمرار تعنت اسرائيل، لما واجهنا الكارثة الحالية.

والقرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا ببناء ٦ ٥٠٠ وحدة سكنية في القدس إنما يستهدف أيضا تغيير الطابع الإسلامي للمدينة في سياق العملية المستمرة لتهويد القدس التي تتمتع بمكانة مقدسة لدى جميع المسلمين. والقدس الشريف، بوصفها القبلة الأولى للمسلمين، تشغل مكانة خاصة في قلب كل مسلم، وبالتالي، فالافتراض بأن استمرار الاحتلال غير المشروع، وفرض التغييرات الديمغرافية في القدس، وكذلك المضايقات اليومية للسكان المسلمين في المدينة سيقلل من حب وتفاني كل مسلم لهذه المدينة المقدسة ما هو إلا أضغاث أحلام، ومن ثم لا يمت الى الواقع بصلة، ولا يمكن، في التحليل النهائي، أن يطبق عمليا على الإطلاق.

ويشهد التاريخ على حقيقة أن المسلمين شكلوا على الدوام أغلبية السكان في القدس، وأي زعم خلاف ذلك ليس سوى اختلاق للحقائق التاريخية، بل إنه إهانة للضمير الإنساني. وإن البلدان الإسلامية متحدة جميعها بشأن هذا الموقف وأن منظمة المؤتمر الإسلامي، التي كان مبرر إنشائها استجابة المسلمين لعملية الإحراق المتعمد للمسجد الأقصى في القدس، قد أدانت دوما الممارسات الإسرائيلية في فلسطين ودعت الى تحرير مدينة القدس الشريف.

وإن على مجلس الأمن مسؤولية قانونية وأدبية في الجهر بمعارضة انتهاك القانون الدولي من جانب النظام الصهيوني. وأن عجالة اتخاذ اجراء قوي من جانب مجلس الأمن تصبح ضرورية أكثر فأكثر في ضوء حقيقة أن قادة إسرائيل قد عقدوا العزم على بناء هذه المستوطنات الجديدة غير القانونية بالرغم من سخط السكان المحليين وبالرغم من الإدانة الموجهة من جميع أنحاء العالم. وإذا أخذت في الاعتبار حقيقة أن إسرائيل تنشئ أمرا واقعا في جميع أنحاء فلسطين وخاصة في القدس، فيتعين على مجلس الأمن أن يدين بأقوى العبارات الممكنة، قرار إسرائيل بناء مستوطنات جديدة في القدس. ويجب عليه أيضا أن يتخذ التدابير الضرورية بموجب الميثاق، لإلغاء هذا القرار. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يعزز مصداقيته إلا من خلال اعتماد تدابير حاسمة وفعالة. ومجلس الأمن مدعو للعمل في وقت لا تزال فيه ذكريات حرب الخليج الفارسي الثانية والطريقة التي أدار بها المجلس هذا الصراع ماثلة في الأذهان. وبالتالي، وحتى لا يتهم مجلس الأمن بأنه يمعن في الكيل بمكيالين، يتعين عليه أن يتحرك بسرعة وحماس. فالنظام الإسرائيلي ينتهك المبادئ والمعايير الدولية دونما حياء بل وينتهك الالتزامات التي قطعها على نفسه بموجب الاتفاقات الثنائية، ولا يستحق أي تسامح مهما كان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي ممثل أفغانستان. أدعوه ليشغل مقعدا الى طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لدى تقديم أخلص التهاني لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، أود أيضا أن أقول إننا نعرفكم شخصيا ونعرف قدرتكم في توجيه أعمال مجلس الأمن بنجاح في مناقشة هامة وانفعالية كالمناقشة الجارية. وأود كذلك أن أشيد بالسفير الكيني ماهوغو رئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، الذي أدار أعمال المجلس بمهارة.

ثمة قلق كبير يسود أنحاء العالم إزاء حقيقة أن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تبدأ مرحلة جديدة من بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. وهذه الخطوات غير شرعية سواء في الضواحي الجنوبية الشرقية للمدينة المقدسة، المتاخمة للقدس العربية، وهي أرض احتلت في أعقاب نشوب حرب، أو في الجولان العربي السوري المحتل. وهذه الممارسات، علاوة على ذلك، وكما جرى توضيحه منذ البارحة، تلحق ضررا بالغا بعملية السلام. فهي تنتهك المادة ٤٩ لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٩ والقرارات العديدة التي اعتمدها مجلس الأمن وأشارت إليها الوفود التي أدلت قبلي ببياناتها.

وبعد ظهر أمس اختتم ممثل إسرائيل بيانه بالاقتباس من الانجيل. وقدم لنا موجزا مختصرا لخمس فقرات من الإصحاح الثامن من سفر زكريا.

ويتحدث الرب بالفعل عن الشيوخ والشيخات والصبيان والبنات الذين يعيشون في القدس. ولكنه يتحدث في نهاية الإصحاح ٨ نفسه، في الآية ٢٣، عن أناس من جميع ألسنة الأمم ومن شعوب كثيرة يذهبون إلى القدس لعبادة الله. فالواجب علينا قبل كل شيء أن نتلو كلام الرب في الآية ١٧ من الاصحاح نفسه من سفر زكريا، وهو التأكيد على الوصية القائلة: "لا يفكرن أحد في السوء على جاره في قلوبكم" (الانجيل المقدس، سفر زكريا ٨:١٧).

أما القرآن وهو الكتاب المقدس وكلمة الله لدى أكثر من بليون إنسان، أي لدى المسلمين، فهو يحترم القدس. ففي السورة السابعة عشرة، واسمها "بني إسرائيل" سميت القدس المدينة المقدسة للديانات الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام. ووفقا للآيتين ٧٧ و ٧٨ من السورة الثانية والعشرين من القرآن الكريم لم يذكر أن ابراهيم هو الأب الروحي للأمة فحسب بل لجميع المؤمنين، إذ يخاطب الله جميع المؤمنين في جميع العصور وجميع الأمم قائلا "ملة أبيكم ابراهيم". ولذا فاستعمال لفظ "أبيكم" استعمال روحي بحت ويتجاوز كثيرا المعنى المادي.

وواضح أن مسألة القدس الشريف تهم الفلسطينيين، والأغلبية العظمى منهم مسلمون، وإن يكن بعضهم من المسيحيين. والقضية تهم العرب لأن الفلسطينيين عرب. وأمام مجلس الأمن الوثيقة S/1997/157 التي تتضمن بيانا صادرا عن الأمانة العامة للجامعة العربية.

غير أن المسألة إسلامية أيضا. وأمام المجلس الوثيقة S/1997/182 التي تتضمن رسالة من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، وهو رئيس المجموعة الإسلامية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقبل أكثر من ربع قرن، أي في عام ١٩٦٩، وفي أعقاب عملية إحراق متعمد للمسجد الأقصى في القدس الشريف انعقد مؤتمر القمة الأول للبلدان الاسلامية في الرباط، المغرب. وقد حضرت هذا المؤتمر كعضو في الوفد الأفغاني، ورأيت شدة إخلاص ممثلي البلدان الإسلامية في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بمسألة القدس. ولذا فالأمة الإسلامية في العالم أجمع، التي تؤمن بأن القدس مدينة إسلامية، هي التي تشعر بالقلق اليوم، وقوامها أكثر من بليون نسمة.

والمسيحيون في جميع أنحاء العالم يشعرون أيضا بالقلق العميق. كما أن مسلمي العالم يحترمون كذلك الأماكن المقدسة لليهود والمسيحيين.

وهذه الحقائق معروفة في جميع أنحاء العالم. والمشكلة قيد البحث ليست محلية على الإطلاق، ولكنها مهمة لقطاع كبير من البشر. والحقوق الروحية والدينية هي أهم حقوق الإنسان الأساسية، حتى وإن مروا عليها مرور الكرام في البيانات والاتفاقيات وسائر الصكوك القانونية الصادرة أو المعتمدة دوليا في نصف القرن المنصرم.

ومنذ عامين تقريبا ناقش مجلس الأمن هذا الموضوع نفسه. ولقد أشرنا بالفعل أن القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٠ ذكر قبل أكثر من ١٧ عاما أن التدابير التي تتخذها إسرائيل تؤدي إلى تغيير في السمات المادية والطابع الديمغرافي والتركيب المؤسسي في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية. ولذلك فليس لهذه الإجراءات صفة قانونية وهي تشكل عقبة كأداء في طريق إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ومن المؤكد، مثلما أثبتت تجربة الشعوب، أن أي إنسان يتسبب في انعدام الثقة بالبناء في الأراضي المحتلة لا يكون بانيا للثقة، وأي إنسان يستغل قوته كسلطة احتلال ويحاول الاستفادة منها إنما يعرض للخطر استقرار العملية السلمية المقلقل. وفي الوقت نفسه، فإنه يزج بالأمور إلى نقطة اللاعودة في مسار الصراع ويحكم على جيشه بالبقاء أبدا جيشا للتدخل.

وكل من يصادر أراضي المواطنين في ارض محتلة لا يغرس في ضحاياه إلا الإصرار على المقاومة. وكل من يبني مستوطنات في الأراضي المحتلة إنما يدمر في الوقت نفسه أي فرصة للتوصل إلى فترة من الاستقرار الوطيد والسلام والهدوء. وكل من يفكر في التوسع في المستوطنات في الأراضي المحتلة إنما يسعى إلى زيادة تردي الأحوال لسنوات قادمة. وكل من يصر على ارتكاب سلسلة من الأفعال التي تشيع الاضطراب وتسمم أجواء عملية السلام إنما يختار سياسة للمواجهة الطويلة الأمد.

والواجب الحيوي لمجلس الأمن هو تعزيز أسس عملية السلام. ويصبح هذا الواجب ملحا حين يمكن مشاهدة انحراف عملية السلام من على بعد أميال. ولن

يكون عمل المجلس سليما إن هو أنهى هذه المناقشة في صمت. فهناك قدر عظيم من الاتفاق الذي يكاد يكون كاملا حول هذه الطاولة. والوفود متفقة على جميع النقاط تقريبا. وهذا يمكّن المجلس من اتخاذ موقف، وفي الوقت نفسه من إعادة التأكيد على قراراته السابقة. ويصبح هذا الإجراء مفيدا لبذل الجهود في المستقبل من أجل تجديد الأمل في السلام، وهو أمر بالغ الأهمية لشعوب الشرق الأوسط.

وختاما، فالعالم ينتظر بفارغ الصبر أن ينتهي هذا الاجتماع إلى قرار حاسم وقاطع من مجلس يدين أي إجراء تتخذه الدولة القائمة بالاحتلال من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الثقة والمواجهة، ويشجب بوضوح أي عمل يضع عقبة أمام عملية السلام أو قد ينذر بتدمير فرص التعايش السلمي القابل للاستمرار بين الشعوب المجاورة في الأرض المقدسة. وسيكون هذا استنكارا لعمل سبقت إدانته في مناسبات كثيرة، وتأكيدا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أفغانستان على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. كما أود أن أشيد بسلفكم، الممثل الدائم لكينيا، على إدارته القديرة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن انعقاد هذا الاجتماع يأتي في وقت مناسب في أعقاب القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل بالمضي بسياستها المتمثلة في توسيع المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية. إن قرار بناء مستوطنة غير شرعية جديدة في جبل أبو غنيم عمل استفزازي للغاية - بل إنه يتسم بعدم المسؤولية بدرجة كبيرة، ويمكن أن تترتب عليه آثار سلبية خطيرة على عملية السلام الراهنة بين العرب وإسرائيل.

لقد تابعت ماليزيا عملية السلام بتفاؤل حذر، وقد تشجعت مؤخرا بالتقدم المحرز بتوقيع بروتوكول الخليل. إن توقيع بروتوكول الخليل الذي أدى إلى إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من أغلب أجزاء الخليل اعتبر، على نطاق واسع، خطوة إيجابية في سبيل التحقيق الكامل للتسوية الشاملة والعادلة التي طال انتظارها في المنطقة، على أساس قرارات مجلس الأمن. وكان أمل المجتمع الدولي أن تقوم الأطراف المعنية بتنفيذ التزاماتها، وإظهار حسن النية والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يقوض العملية المعدة بجهد شاق.

وللأسف، فبدلا من القيام ببناء الثقة والتفاهم، اختارت الحكومة الإسرائيلية أن تبني مستوطنات جديدة متحدية بذلك المشاعر الفلسطينية المعرب عنها بوضوح بشأن هذه المسألة. إن هذا القرار الذي يثير الجدل لا يمكن اعتباره إلا إجراء استفزازيا وقحا. فهو انتهاك سافر لاتفاقية جنيف الرابعة. ومخالفة صريحة للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك القرارات المتخذة خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، وهو أيضا يبتعد عن مبدأ الأرض مقابل السلام المتفق عليه بين الأطراف المشتركة في عملية السلام، بما في ذلك إسرائيل. فبدلا من تعزيز عملية السلام والمضي بها قدما، فإن قرار إسرائيل لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تقويض هذه العملية والعودة بها إلى الخلف.

وهذه ليست هي المرة الأولى التي تلجأ فيها الحكومة الإسرائيلية إلى مثل هذه الإجراءات والتكتيكات بغية تحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية الضيقة. إن وفدي يدين بشدة هذا الإجراء الإسرائيلي الأخير ويطلب إلى الحكومة الإسرائيلية التراجع عن قرارها والتخلي في المستقبل عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية من هذا القبيل، يمكن أن تقوض عملية السلام التي لا تزال هشة. ولذلك يحث وفدي المجلس على أن يتخذ قرارا واضحا لا لبس فيه بشأن هذه المسألة الهامة ويندد بالقرار الإسرائيلي بقوة من خلال قرار شديد اللهجة. فأي شيء يقل عن ذلك من شأنه أن يوجه رسالة خاطئة إلى الحكومة الإسرائيلية مما يكون مؤسفا بالفعل. ويرى وفدي أن اتخاذ قرار قوي من المجلس ليس من شأنه أن يعتبر تدخلا في عملية السلام، بل إن من شأنه أن يساعد على ضمان عدم خروج العملية عن مسارها المحدد نتيجة لعمل غير مسؤول من جانب أحد الأطراف.

إن وفدي لا يستطيع قبول السياسات والإجراءات غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة والتي تستهدف تهويد المدينة وتغيير وضعها القانوني وتركيبها الديمغرافي لتحقيق تقدم في برنامج

إسرائيل السياسي الخاص بها. فالقدس لها أهمية روحية كبيرة لا بالنسبة لليهود فحسب، بل بالنسبة للمجتمع الإسلامي كله في جميع أنحاء العالم، وللمسيحيين في كل مكان.

ومن الواضح أنه بالشروع في توسيع المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية، تسعى حكومة إسرائيل إلى تحقيق نتيجة سياسية محسوبة جيدا، متجاهلة آراء ومشاعر وتطلعات الطرف الآخر، المتساوي في الأهمية، في المفاوضات، أي الفلسطينيين. ومن خلال متابعتها الدؤوبة لسياسة المستوطنات التي وضعتها، تعتزم إسرائيل إيجاد أمر واقع، وتبين بذلك موقفها المتعجرف والمتصلب إزاء عملية السلام. إن البيان الأخير لرئيس الوزراء، نيتانياهو، الذي أعرب فيه مجددا عن سيادة إسرائيل المطلقة على القدس كلها بوصفها "عاصمة أبدية للشعب اليهودي لن تقسم أبدا بعد ذلك" نموذج للموقف المتصلب والمتعنت لقيادة إسرائيل الحالية، وليس الموقف الحكيم لرجال السياسة الذي كان من الأنسب اتخاذه والمتوقع منها في الحالة الحساسة الراهنة. وهذه محاولة واضحة لا لبس فيها من جانب إسرائيل لاستباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي للقدس بتغيير الوضع القانوني والخصائص الديمغرافية لتلك المدينة. ومن الواضح أن هذا يتنافى مع نص وروح اتفاقات السلام المبرمة بين الجانبين. إن بناء السلام عملية قائمة على أساس الثقة المتبادلة والتعاون المتبادل والمشاركة بين الأطراف المعنية. إن المشاركة لا تكون سليمة ولا قادرة على البقاء إذا تصرف أحد الأطراف تصرفا غير مسؤول وأبدى عدم اكتراث بالأشياء التي يعتز بها الطرف الآخر. إن الأعمال الانفرادية من قبيل الأعمال التي تستمر إسرائيل في القيام بها لن تؤدي إلى تشجيع أو استدامة عملية السلام، بل إنها تثير تساؤلات حول حقيقة التزام إسرائيل بالسلام.

وفي مواجهة هذا الاستفزاز الأخير من جانب إسرائيل، تستحق السلطة الفلسطينية الثناء على ممارستها لضبط النفس في تجنب الأحداث غير المرغوب فيها التي كان من الممكن أن تندلع بسهولة ولا تزال. ويجب أن يشجع المجلس هذه الممارسة الشديدة لضبط النفس من جانب السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني من خلال اتخاذ قرار واضح يدين قرار الحكومة الإسرائيلية ولا يتغاضى عنه. وفي الوقت نفسه، يحث وفدي البلدان ذات التأثير التي قامت بالترتيب لاتفاق السلام على أن تبذل كل جهد لإبقاء عملية السلام في مسارها السليم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي ممثل البحرين. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوعلاي (البحرين): السيد الرئيس، في البداية يود وفد بلادي أن يتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الحالي، وإننا لعلى ثقة من أن كفاءتكم وخبرتكم ستكونان خير ضمان لنجاح أعمال المجلس، كما لا يفوت وفد بلادي أن يتوجه بالشكر لسعادة المندوب الدائم لكينيا على رئاسته وحسن إدارته لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

تابعت بلادي بقلق بالغ ما أعلنته السلطات الإسرائيلية بقرارها المتعلق ببناء مستعمرة تضم ٦٥٠٠ وحدة سكنية تقع في جنوب القدس الشرقية وعلى وجه التحديد في منطقة جبل أبو غنيم، مستهدفة استكمال طوق المستوطنات حول القدس العربية.

إن قيام اسرائيل باتخاذ خطوة من هذا النوع ما هي إلا مواصلة للخط الذي تنتهجه والمتمثل في اتباع سياسات غير مشروعة في الأراضي العربية المحتلة، منتهكة بذلك جميع الاتفاقيات والقرارات الدولية المتعلقة بمطالبتها بعدم القيام ببناء مستوطنات في تلك الأراضي وعدم تغيير المركز القانوني لمدينة القدس وتركيبها الديمغرافي. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وأيضا الى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بقضايا الشرق الأوسط وفلسطين. وما إصرار اسرائيل على بقاء النفق الموجود في محيط الحرم الشريف في القدس مفتوحا حتى الآن إلا مثال واضح على تجاهل قرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦).

إن الخصوصية التي تتميز بها مدينة القدس عن مختلف بقاع العالم هي أهميتها الروحية لجميع الأديان السماوية. وما السياسة التي تتبعها حكومة تل أبيب في تغيير معالم المدينة ومركزها القانوني إلا دليل على عدم إعارة سلطات الاحتلال الاسرائيلية أي اهتمام لمشاعر

من يقطنها. كما أنها بتلك السياسة تحاول تعقيد الوضع القانوني للمدينة بغية تحقيق سياسة الأمر الواقع لتستفيد منه في المفاوضات المتعلقة بالمركز النهائي للمدينة. وإحدى وسائل هذا الفرض هي بناء المستوطنات والإكثار منها.

إن وفد بلادي يرى أن محاولة اسرائيل تقديم الحجج لتبرير ما اتخذته من اجراءات لن تؤثر على إرادة المجتمع الدولي في مطالبتها بالتراجع عن تلك الاجراءات التي تعتبر مخالفة لأحكام القانون الدولي، وانتهاكا للقرارات الدولية ذات الصلة التي تمنع بشكل صريح بناء المستوطنات، لأن ذلك يعتبر تغييرا لمعالم المدينة. أما الاعتبار الآخر الهام فهو أن تلك المستوطنات تتم بمصادرة الأراضي الفلسطينية.

إن تعلل حكومة تل أبيب بأن ما تتخذه من اجراءات لا يعتبر ضمن جغرافية مدينة القدس ليعتبر عذرا غير مقنع لمخالفته الحقائق الجغرافية الملموسة، كما أن القول بأن عرب المناطق المزمع اقامة مستوطنات اسرائيلية على أراضيهم سيستفيدون هم أيضا ما هو إلا تبرير غير مقبول، فالفائدة هنا لا يمكن أن تتحقق بصورتها الايجابية بناء على إجراء خاطئ وجائر.

لقد آن الأوان أن تستجيب اسرائيل لالتزاماتها المقررة وفقا للمواثيق والصكوك الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تكون حكومتها على قدر من الحكمة والتبصر في تعاملها مع الأمور الخاصة بالأراضي العربية المحتلة.

إن مجلس الأمن مطالب باتخاذ موقف واضح من قضية استمرار اقامة اسرائيل لمستعمراتها في الأراضي العربية المحتلة بشكل عام ومدينة القدس بشكل خاص، وذلك من خلال مطالبتها بالتراجع عن قرارها الأخير في بناء مزيد من المستوطنات، وكذلك باعتبار أن اقامة تلك المستوطنات يعتبر تهديدا للسلم والأمن الدوليين نظرا لأن ذلك يثير العراقيل في تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. كما نطالب راعيي عملية السلام بالعمل على أن توقف اسرائيل نشاطها الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة عامة والقدس خاصة.

وإنه لمن نافلة القول إن بناء المستوطنات يؤثر تأثيرا سلبيا مباشرا على عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي تطالب فيه السلطة الفلسطينية بضبط النفس والتصدي لأعمال العنف، محافظة على العملية السلمية، يفاجأ العالم بعزم اسرائيل على بناء مستوطنات جديدة في المدينة المقدسة، مثيرة بذلك المشاعر ومتسببة في تحريك العنف. كما لا تزال المفاوضات مجمدة على المسارين السوري واللبناني مع مواصلة اسرائيلية في احتلال أرض عربية سورية لبنانية. ومع استمرار هذا الوضع غير الطبيعي، أصبح من غير المفهوم الطلب من الجانب الفلسطيني ضبط النفس مع استمرار الجانب الاسرائيلي في الاستفزاز الذي لا يشجع البتة على ضبط النفس، ناهيك عن تسببه في ايقاف المفاوضات السلمية إن لم نقل إرجاعها الى الوراء.

كل هذه الاعتبارات تدعو الى الطلب من اسرائيل إلغاء قرار بناء مستوطنة منطقة أبو غنيم والكف عن بناء مستوطنات جديدة إذا ما أريد لعملية السلام أن تستعيد عافيتها. وفي هذا كله فإن على مجلس الأمن مسؤولية خاصة، لأنه كان ولا يزال مصدر قرارات الشرعية الدولية التي على أساسها قامت محادثات السلام بدءا بمؤتمر مدريد وانتهاء بالانسحاب من الخليل وما سيأتي بعد ذلك، وفي مقدمته المركز القانوني لمدينة القدس التي نحاول اليوم منع بناء مزيد من المستوطنات الاسرائيلية فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل باكستان. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والى الإدلاء ببيان.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وإنني على ثقة بأن المجلس، بتوجيهكم المتصف بالموهبة والمقدرة، سيتمكن بنجاح من الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه خلال الشهر الحالي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن اعجابي بسلفكم، الممثل الدائم لكينيا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس.

إن حكومة باكستان تنظر بمنتهى القلق الى قرار اسرائيل الأخير ببناء مستوطنة جديدة تتألف من ٦ ٥٠٠ وحدة سكنية في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية. وتواصل اسرائيل أيضا فتح النفق الممتد تحت الجدار الغربي للمسجد الأقصى، الحرم الشريف. ونشعر

كذلك بقدر مساو من القلق إزاء مواصلة اسرائيل عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية بجعلها محظورة على الفلسطينيين، وسحب إجازات الإقامة من العرب الأصليين المقيمين في المدينة. فباكستان تدين بقوة جميع هذه الأعمال التي تشكل انتهاكا صارخا للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن الدولي والجمعية العامة، ولإعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة.

إن الأهمية الخاصة التي تتصف بها مدينة القدس الشريف المقدسة بالنسبة للمجتمع الدولي عموما والأمة الإسلامية خصوصا، لا تحتاج الى توضيح. والتدابير الاسرائيلية الرامية الى تغيير المركز القانوني والتكوين الديمغرافي للقدس غير قانونية وباطلة.

ولقد عملت الاجراءات الاسرائيلية المتصفة بالتحدي مرة أخرى على تبديد الآمال في أن تفضي عملية السلام الى ممارسة الشعب الفلسطيني في وقت مبكر لحقه في تقرير المصير من خلال إنشاء وطن مستقل. وهذا الأمر يتطلب الانسحاب الكامل للسلطات الاسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشريف المقدسة. وإن دعم باكستان للكفاح العادل من أجل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني معروف جيدا. ونحن نذكر باستمرار أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ما زالا يوفران إطارا قابلا للبقاء وعادلا لتحقيق تسوية دائمة وشاملة للقضية الفلسطينية.

ومن اللازم عدم السماح بانهيار عملية السلام، التي تم التوصل إليها عن طريق مبادرات جريئة جسورة. ونشاطر بالكامل أماني المجتمع الدولي بألا تبذل أي محاولة لعرقلة تنفيذ الاتفاقات والاتفاقيات التي تم إبرامها حتى الآن. إذ ينبغي الامتثال امتثالا صادقا لأحكام هذه الاتفاقات والاتفاقيات نصا وروحا. ونأمل أن تعترف القيادة الإسرائيلية بالحقائق على الأرض وأن تحل جميع المسائل المعلّقة - بما فيها الوقف الفوري لإجراءاتها الباعثة على الانزعاج - مع السلطة الوطنية الفلسطينية. ونحث بقوة على إبداء المرونة وروح التوفيق المطلوبين، والالتزام الصادق بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل يضمن الأمن والاستقرار للجميع في الشرق الأوسط.

إن باكستان، حكومة وشعبا، تشعر بالقلق البالغ إزاء الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية، التي تقوض عملية السلام تقويضا خطيرا. وتحث باكستان مجلس الأمن على تأييد الموقف العادل للفلسطينيين بشأن مسألة القدس، وهو موقف يقوم على القانون الدولي والعدالة. كما ندعو المجلس إلى أن يتخذ ليس فحسب تدابير عاجلة لتصحيح الحالة الحالية الخطيرة التي تعرض للخطر السلام في مدينة القدس الشريف بل أن يحول أيضا دون زيادة تدهور الحالة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن من واجب المجلس أن يدعو السلطات الإسرائيلية لوضع حد فوري لهذه الإجراءات الجائرة والامتناع عن اتخاذ إجراءات مماثلة في المستقبل.

ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن يدرك الأهمية التي يعلّقها العالم الإسلامي بأسره على القدس الشريف، والمخاطر الكامنة في السماح باستمرار مشاعر الاستياء الحالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل هولندا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد برتيلينغ (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدي، بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس.

ويشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتشاطر هذا البيان البلدان المنتسبة التالية: بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا. كذلك فإن لختنشتاين تضم صوتها إلى هذا البيان.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا بديل لعملية السلام، وقد شهد العام الماضي لحظات صعبة كثيرة في تنفيذ عملية السلام، لكنه شهد أيضا بعض التطورات الإيجابية. وقد شعر الاتحاد الأوروبي بالسرور عندما تم التوصل في كانون الثاني/يناير الماضي، بعد مفاوضات طويلة وشاقة، إلى اتفاق بشأن إعادة وزع القوات الإسرائيلية من الخليل. وحدا الاتحاد الأوروبي الأمل في أن يشكل بروتوكول الخليل خطوة هامة أخرى على درب السلام العادل والمستقر في الشرق الأوسط، وفي أن يوفر الزخم اللازم لإنعاش عملية السلام من جديد. وأعرب الاتحاد

الأوروبي عن الأمل في أن يعزز بروتوكول الخليل مناخ الثقة المتبادلة، التي لا غنى عنها من أجل مواصلة تنفيذ اتفاقات أوسلو.

وما برح الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما عميقا بعملية السلام. إن السلام في الشرق الأوسط يشكل مصلحة حيوية بالنسبة للاتحاد. وبغية تعزيز السعي إلى السلام والمساعدة عليه، عيَّن الاتحاد الأوروبي السفير موراتينوس ليكون مبعوثا خاص في عملية السلام. وما الزيارات المتكررة التي يقوم بها ممثلو الاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط إلا دليل آخر على اهتمامنا بضمان التوصل الى تسوية سلمية. إن المفاوضات بشأن الخليل كانت شاقة، بيد أن نجاحها أتاح الأمل في تجديد الشراكة الإسرائيلية - الفلسطينية من أجل السلام.

ويسوء الاتحاد الأوروبي بشدة القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على خطط البناء في جبل أبو غنيم/هار حوما في الضفة الغربية في منطقة القدس. ويشكل هذا القرار خطرا على التطورات الإيجابية التي وقعت. وقد ذكر الاتحاد الأوروبي مرارا أن المستوطنات في الأراضي المحتلة تشكل انتهاكا للقانون الدولي وعقبة رئيسية في طريق السلام.

ومرة أخرى يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا سياسته بشأن مركز مدينة القدس. إن القدس الشرقية تخضع للمبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، وخاصة مبدأ عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، وبالتالي فإنها لا تخضع للسيادة الاسرائيلية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق انطباقا تاما على القدس الشرقية، كما تنطبق على سائر الأراضي الخاضعة للاحتلال.

إن خطط بناء هار حوما تتضمن أيضا بناء مستوطنة في الضفة الغربية، في إطار حدود بلدية القدس، وسعتها اسرائيل من طرف واحد. وإن النداء الذي وجهه رئيس الوزراء نتانياهو من أجل

"مبادرة البناء الجديدة في جميع الأحياء العربية في القدس، التي ستؤدي إلى بناء ٣٠١٥ وحدة سكنية جديدة للمقيمين العرب في المدينة"

لن يغيِّر من رفض الاتحاد الأوروبي للقرار بشأن هار حوما.

ونلاحظ أن بناء مساكن للسكان الفلسطينيين في المدينة منذ عام ١٩٦٧ ظل متخلفا عن المشاريع السكنية للسكان اليهود. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء استمرار اخضاع الفلسطينيين في القدس الشرقية لعدد من القيود غير المقبولة.

وحرصا على عملية السلام، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف للتحلي بأقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بالقضايا التي يمكن أن تؤثر مسبقا على نتيجة المفاوضات الخاصة بالمركز النهائي. لذلك فإننا نأسف بشدة للإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل مثل ضم الأراضي وهدم المنازل وإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن عملية إعادة الانتشار المقبلة يجب أن تحظى بالمصداقية من حيث تسليم الأراضي للسلطة الوطنية الفلسطينية. فأي شيء عدا ذلك يمكن أن تكون له آثار خطيرة على عملية السلام.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتقد اعتقادا جازما بأن عملية السلام هي الطريق الوحيد الذي يحقق الأمن والسلم للفلسطينيين وكذلك لإسرائيل والدول المجاورة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل الى أن تحترم التزاماتها بمقتضى القانون الدولي ويناشد الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى أن تمتنع عن بناء مستوطنات جديدة في هار حوما وأن تحترم حقوق الفلسطينيين. إذ أن عدم القيام بذلك لا يساعد على تهيئة مناخ يمكن فيه تحقيق تقدم سريع وكبير في عملية السلام.

والاتحاد الأوروبي يؤكد تمسكه بهذه العملية واستعداده للمشاركة والمساعدة بكل الطرق الممكنة لتحقيق الهدف الذي طال انتظاره، هدف السلام العادل والشامل والدائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل عمان. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدئ، أن أغتنم هذه الفرصة لكي أزجي لكم، سيدي، ولبلدكم الصديق بولندا تهانينا الحارة

على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي، ولكي أعرب عن ثقتنا في مهاراتكم الدبلوماسية التي ستقود مداولات هذه الهيئة إلى خاتمة ناجحة. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة خاصة بسلفكم السفير ماهوغو، ممثل كينيا، على الطريقة المثالية التي قاد بها أعمال المجلس في شهر شباط/فبراير.

بعد توقيع اتفاقات السلام التاريخية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية أخذ ملايين الناس في الشرق الأوسط يشعرون بأمل جديد، أمل في السلام والهدوء والاستقرار والوئام والتعايش، إيذانا ببدء حقبة جديدة في هذه المنطقة التي مزقتها الحرب.

إن بلدي وبلدانا كثيرة محبة للسلام مثل بلدكم، سيدي، لم تدخر جهدا في توطيد دعائم هذا الاتجاه السلمي لجعله أكثر متانة واستدامة. ومن سوء الطالع أن الآمال الحلوة لا تدوم أبدا وها نحن هنا مرة أخرى نلجأ الى مجلس الأمن التماسا لتوجيهاته واجراءاته لإنقاذ ما قد يحدثه من ضرر أحد طرفي عملية السلام العملية وشريك فيها.

ومما يبعث على الارتياح أن نصغي أحيانا الى بعض البيانات التي تصدرها الحكومة الاسرائيلية بشأن كيفية إحلال السلام وتنفيذ الاتفاق. ولكن في الوقت نفسه، مما يصدمنا مشاهدة سجل هذه الحكومة في ترجمة أقوالها الى أفعال. وفي الواقع أن آخر قرار اتخذته حكومة اسرائيل ببناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية في منطقة جبل أبو غنيم لا يؤدي الى مردود سلبي فحسب بل يمثل خرقا صارخا للمبادئ المتفق عليها لعملية السلام ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٣٣٨ (١٩٧٣) التي تعيد تأكيد عدم شرعية جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل بهدف تغيير التكوين الديمغرافي للمدينة المقدسة ومركزها.

ومما لا شك فيه أن مسألة القدس على جانب عظيم من الأهمية والحساسية بالنسبة للتسوية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط، مما هو أحد الأسباب الرئيسية وراء تأجيل كامل مسألة تقرير المركز النهائي للقدس لبعض الوقت. وفي رأينا، أن اتخاذ هذا القرار الآن لن يؤدي الى حالة متفجرة معرضا عملية السلام للخطر فحسب، بل من المحتمل أن يتيح للعناصر المتطرفة من كلا الجانبين الفرصة لتقويضها.

ونرى أن هذا السجل يحتاج الى تصحيح نهائي مع توجيه رسالة واضحة وموحدة صادرة عن هذا المجلس تؤكد من جديد تأييده القاطع لعملية السلام وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي رأينا أن آخر قرار اتخذته الحكومة الاسرائيلية غير شرعي ويجب رفضه رفضا قاطعا.

ومن المشجع جدا أن نلاحظ أن جميع البيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن عبرت عن الرأي في أن المستوطنات تشكل خطرا على عملية السلام.

إن السلام مسار ذو اتجاهين وهو عقد قبله ووقعه الطرفان المعنيان. وأن أقل ما يمكن توقعه هو التنفيذ الكامل لما تم الاتفاق عليه والتقيد به. واذا أعتقدت الحكومة الاسرائيلية أنه لا ينبغي إلا للفلسطينيين أن يرقوا الى مستوى التوقعات الاسرائيلية فهي على خطأ. ونحن نرى أن الوقت قد حان لأن تفي الحكومة الاسرائيلية الحالية بالتزامها بالامتناع عن القيام بأفعال من هذا القبيل والمضي قدما بعملية السلام على جميع المسارات.

وأخيرا، أود أن أختتم كلمتي بتكرار ذكر تأييد حكومتي لعملية السلام وتأييدها لاحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط، سلام يرفع المعاناة عن شعب المنطقة، سلام يقلل الى الحد الأدنى من خطورة المواجهة ويتجاوز التشدق بالكلام الى اتخاذ خطوات محددة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن أقل ما يمكن القول عن قرار الحكومة الاسرائيلية ببناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية هو أنه قرار خاطئ وغير شرعي وأنه قبل كل شيء يتعارض مع روح وأهداف عملية السلام. ومن هنا، ندعو الحكومة الاسرائيلية مرة أخرى الى أن تعيد النظر بجدية في قرارها وأن تتصرف بطريقة أكثر مسؤولية. فاذا آمنت اسرائيل حقا بالسلام فهذا هو الوقت المناسب لأن تبرهن على ذلك وتبين ذلك للمجتمع الدولي بأسره.

إن سياسة اسرائيل بشأن المستوطنات في الأراضي المحتلة وسيلة لإضاعة الوقت ولإطالة مدة تنفيذ مبادئ عملية السلام. ولا ينبغي السماح بحدوث ذلك. ونناشدكم، سيدي، وأعضاء المجلس اظهار مواقفكم الثابتة وتوجيه رسالة شديدة اللهجة وجماعية الى الحكومة الاسرائيلية للعودة عن قرارها الأخير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل كندا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تعتقد كندا أنه لا يمكن إحلال السلام العادل والدائم والشامل إلا من خلال التفاوض، السلام القائم على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). إن الاتفاق الموقع بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٥ كانون الثاني/يناير، المفضي الى إعادة وزع القوات الاسرائيلية من الخليل، كان موضع ترحيب من جانب كندا بوصف ذلك خطوة هامة نحو استعادة الزخم والثقة بعملية السلام.

وتعتقد كندا أن بناء سلام دائم يقتضي من جميع الأطراف الامتناع عن الاتيان بأفعال إنفرادية يمكن أن تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات بشأن المركز النهائي. وفي هذا الصدد، ترى كندا أن القرار الأخير الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية بالشروع في بناء مستوطنة اسرائيلية في هار حوما يقوض الثقة التي هي الأساس لعملية السلام. وبينما نقر بالتزام الحكومة الاسرائيلية المعلن باصدار تصاريح بناء جديدة للعرب في القدس الشرقية، لا يبرر هذا بناء أي مستوطنة اسرائيلية في الأراضي العربية ولا يخفف من أثره على عملية السلام.

وترى كندا أن النشاط الاستيطاني يمثل انتهاكا للقانون الدولي ويضر بعملية السلام. ومن هنا ندعو حكومة اسرائيل الى إعادة النظر في قرارها باستئناف النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية والامتناع عن بناء مساكن للاسرائيليين في هار حوما وفي أماكن أخرى في الأراضي المحتلة.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر خاطب وزير خارجية كندا مجلس الأمن خلال مناقشته بشأن القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦). وإذ ننظر في المسألة المعروضة علينا اليوم، يجدر بنا تكرار ملاحظات الوزير اكسورثي: إن بناء السلام الدائم يتطلب بناء الثقة.